

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

كي لا يسقط الركن الاجتماعي

12 مليار ليرة، على ما يقول وزير العمل مصطفى بريم. وضرورة معاينة مستوى الخطورة البالغ يتضح أكثر فاكثراً من خلال مقارنة وضع القضاة والاسلاك العسكرية والأمنية بما تشكل من ضمان أخير - وحرفياً - لبقاء الدولة.

كيف يمكن الطلب إلى قاض أن يذهب إلى قوس العدالة ليحكم بالعدل وهو جائع؟ وفي الأساس كنا نعاني من مشقة استقلالية القضاء جراء التوظيف والتدخل السياسيين. وما يصح على القضاة يصح أيها صحة على العسكريين والأمنيين. إذ هل يعقل أن يطلب من هؤلاء الوفاء بقسمهم وأوله "التضحية"، فيما عائلاتهم جائعة كما الغالبية الساحقة من اللبنانيين. هل يدرك منظرو شاشات التلفزة عن "هيكلية القطاع العام الآن" معنى ومؤدى كلامهم؟ أم يعتقدون أن هذا الحشو والاستسهال يجعلهم أهلاً للترقي عند هذه الجهة أو تلك؟

بعض العقلانية والأخلاق والحس الإنساني مفيد جداً الآن وبشروط لبنان التي باتت واضحة للقاصي والداني. الذي انهار هو الوطن والدولة والشعب. وللانهيار أسباب كثيرة ومعروفة وواضحة، وعلى المسؤولين عنه تحمل تبعات ما وصل إليه اللبنانيون من جوع وقهر وأذلال. صار لبنان جمهورية العداوات التي لا ترحم، فيما تنشأ طبقة من الأثرياء الجدد على حساب كل القيم والأخلاق. طبقة لا تعرف إلا "تحصيل المال" من كل ما هو "عيش" عند اللبنانيين.

المقاربة العادلة والأخلاقية للقطاع العام من مدنيين وقضاة وعسكريين يجب أن تكون عند كل من يتجرأ على مقاربتها على قاعدة استقرار الأمن الاجتماعي ووضوح كرامة الناس، وكذلك ضمان ديمومة الدولة مع توفير الخدمات للمواطنين الذين هم "نحن" جميعاً.

المرافق العامة صارت خارج الخدمة جراء إضراب القطاع العام المشروع بسبب الغلاء الفاحش، والانهيار الرهيب في سعر صرف الليرة التي تأكلت نهائياً. ناهيك بـ"ديناصور" التضخم الذي يلتهم كل شيء.

المواطنون عاجزون عن إنجاز أي معاملة. تمللمهم أيضاً مبرر ويستند إلى حقهم في الحصول على الخدمة العامة. هذا التقابل الحاد بين شريحتين لا تفيد مقارنته على قاعدة إما أبيض أو أسود. المرحلة الراهنة التي يمر فيها لبنان تستلزم الانتباه الشديد لأن الأخطار التي تتهدد الدولة هي من طبيعة وجودية. التنبه المطلوب هو التبصر في سبل وآليات للتعافي التدريجي.

في المبدأ تكيف القطاع الخاص إلى هذا الحد أو ذاك مع الأزمة المستعصية. لكن هذا لا يكفي في حال من الأحوال للنهوض مجدداً. الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لا تكفي لصدود الموظفين المدنيين وكذلك القضاة والعسكريين.

طبيعة الأزمة الراهنة والمرشحة للاستمرار، تهدد جدواً الأمن الاجتماعي. فإلى العسكريين والأمنيين والقضاة، نحن نتحدث عن 93 مؤسسة عامة، من ضمنها المستشفيات الحكومية والجامعة اللبنانية، مع 22 وزارة رئيسية، يعمل فيها نحو 230 ألف عامل مدني، بين موظف ومتعاقد وأجير. كان الموظفون يشكلون العمود الفقري للطبقة الوسطى في لبنان. هذا كان من الماضي. الآن، وبسبب الانهيار التاريخي، سقطوا إلى طبقة الفقر المدقع. وما عادت الحلول الترفيحية تنفع شيئاً. الأخطر في الأمر هو ترداد "نخمة" أن صندوق النقد الدولي يضع بند إعادة هيكلة القطاع العام على لائحة شروطه لنجاح المفاوضات مع لبنان. كان ذلك ممكناً ومعقولاً في السابق، أو حتى حالياً، لو أن الدولة قادرة على ضمان الحد الأدنى لعيش الموظف بكرامة.

الذين يُكررون ببغائياً شرط البنك الدولي في هذا السياق، يغفلون ويتناسون أهمية القطاع العام وبقائه على مستوى معقول من القدرة على الاستمرار. ويكفي لمعاينة أهميته وضرورته في آن، أن نعرف أن خسائر الدولة اليومية جراء الإضراب تبلغ

إلى العدد المقبل